28. اتفاقية لاهاي الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للطفل (تم إقرارها في 25 أكتوبر 1980)

إن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية

إذ هي على قناعة تامة بأن لمصالح الأطفال أهمية قصوى في الأمور المتعلقة بحضانتهم،

ورغبة منها في حماية الأطفال دولياً من التأثيرات الضارة لنقلهم أو احتجازهم بطريقة غير مشروعة،
واتخاذ الإجراءات التي تضمن عودتهم الفورية إلى الدولة مقر إقامتهم الاعتيادية، بالإضافة إلى ضمان
حماية حقوق الزيارة والاتصال،

قررت أن تقرر اتفاقية لهذا الغرض، واتفقت على الأحكام التالية:

الباب الأول: مجال الاتفاقية

المادة 1

أهداف هذه الاتفاقية:

أ. ضمان إعادة الفورية للأطفال الذين نُقلوا من أو احتُجزوا في أي دولة متعاقدة بطريقة غير
مشروعة.

ب. ضمان الاحترام الفعلي لحقوق الحضانة والزيارة والاتصال التي ينص عليها قانون إحدى
الدول المتعاقدة من قبل الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة 2

تتخذ الدول المتعاقدة كافة الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ أهداف الاتفاقية داخل حدودها، وتستخدم من
أجل تحقيق ذلك أكثر الوسائل المتاحة فاعلية.

المادة 3

يُعتبر نقل الطفل أو احتجازه عملاً غير مشروعاً في الأحوال التالية:

أ. عندما يكون في ذلك انتهاكاً لحقوق الحضانة الممنوحة لشخص أو مؤسسة أو هيئة سواء بصورة
مشتركة أو فردية، والتي ينص عليها قانون الدولة التي كان الطفل يقيم بها بصفة اعتيادية قبل نقله أو
احتجازه مباشرة، و

ب. إذا كانت هذه الحقوق تُمارس فعلياً وقت النقل أو الاحتجاز بصورة مشتركة أو فردية، أو إن كانت قد
جرت ممارستها وإنما قبل النقل أو الاحتجاز.

وقد تُمنح حقوق الحضانة المذكورة أعلاه في الفقرة (أ) بصفة خاصة بمقتضى قانون أو بناءً على قرار قضائي أو إداري، أو تسوية قانونية بموجب قانون الدولة المعنية.

المادة 4

تُطبق الاتفاقية على أي طفل كان يقيم بصفة اعتيادية بدولة متعاقدة قبل أي انتهاك لحقوق الحضانة أو الزيارة والاتصال مباشرة. وينتهي تطبيق الاتفاقية عندما يبلغ عمر الطفل 16 عاماً.

المادة 5

وفقاً لهذه الاتفاقية:

أ. تتضمن "حقوق الحضانة" الحقوق المتعلقة برعاية شخص الطفل، وبوجه خاص الحق في تعيين مكان إقامته.

ب. تتضمن "حقوق الزيارة والاتصال" الحق في اصطحاب الطفل لفترة زمنية مُحددة، إلى مكان غير مكان إقامته الاعتيادية.

الباب الثاني: السلطات المركزية

المادة 6

تُعين الدولة المتعاقدة سلطة مركزية لإنجاز المهام التي تُلقى بها الاتفاقية على عاتق مثل تلك السلطات.

للدول الفيدرالية أو الدول ذات النظم القانونية المتعددة أو الدول ذات المنظمات الإقليمية التي تتمتع بحكم ذاتي حرية تعيين أكثر من سلطة مركزية وتحديد المدى الإقليمي لسلطاتها. إذا عيّنت دولة ما أكثر من سلطة مركزية واحدة، فيجب أن تحدد من بينها تلك التي يجب أن تتلقى الطلبات لتوجيهها بعد ذلك إلى السلطة المركزية المعنية داخل هذه الدولة.

المادة 7

تتعاون السلطات المركزية فيما بينها وتشجع سبل التعاون بين السلطات المعنية في دولها لضمان إعادة الفورية للأطفال ولتحقيق الأهداف الأخرى لهذه الاتفاقية.

وبوجه خاص، سواء بصورة مباشرة أو من خلال أي وسيط، تتخذ السلطات المركزية الإجراءات الملائمة من أجل:

أ. الكشف عن مكان وجود الطفل الذي نُقل أو احتُجز بصورة غير مشروعة.

ب. منع إلحاق أي ضرر إضافي بالطفل، أو الإضرار بالأطراف المعنية نتيجة اتخاذ أو التسبب في اتخاذ إجراءات شرطية.

- ج. ضمان الإعادة الطوعية للطفل، أو التوصل إلى حل سلمي للمسائل المعنية.
- د. تبادل المعلومات المتعلقة بالخلفية الاجتماعية للطفل، عندما يقتضي الأمر ذلك.
- هـ. توفير المعلومات ذات الصبغة العامة المتعلقة بدولها والخاصة بتطبيق الاتفاقية.
- وا. البدء في أو تسهيل الإجراءات القضائية أو الإدارية بهدف إعادة الطفل، ووضع الترتيبات اللازمة لتنظيم أو لضمان الممارسة الفعلية لحقوق الزيارة والاتصال.
- زا. أينما اقتضت الظروف ذلك؛ تدبير أو تسهيل شرط المساعدة القانونية والاستشارة بما في ذلك مشاركة المحامين والمستشارين القانونيين.
- ح. توفير الترتيبات الإدارية التي قد تكون ضرورية ومناسبة لضمان الإعادة الآمنة للطفل.
- ط. تبادل المعلومات المتعلقة بأداء هذه الاتفاقية، وبقدر المستطاع إزالة أي عقبات تقف في طريق تطبيقها.

الباب الثالث: إعادة الأطفال

المادة 8

يحق لأي شخص أو مؤسسة أو هيئة تدّعي أن طفلاً قد نُقل أو احتُجز بأسلوب يُعتبر انتهاكاً لحقوق الحضانة؛ التقدم بطلب سواء إلى السلطة المركزية في مكان إقامة الطفل الاعتيادية أو إلى السلطة المركزية بأي دولة متعاقدة أخرى للمساعدة في ضمان إعادة الطفل.

يتضمن مثل هذا الطلب ما يلي:

أ. المعلومات الخاصة بهوية كل من مُقدم الطلب والطفل والشخص المدعى عليه بنقل أو احتجاز الطفل.

ب. تاريخ ميلاد الطفل إذا كان ذلك متوافراً.

ج. الأسس التي يقوم عليها ادعاء مقدم الطلب.

د. كافة المعلومات المتوافرة حول مكان وجود الطفل وهوية الشخص المفترض وجوده معه.

يمكن أن يُرفق بالطلب أو يُلحق به ما يلي:

هـ. صورة موثقة من أي قرار أو اتفاق ذو علاقة بالموضوع.

وا. شهادة صادرة عن السلطة المركزية أو أي جهة مختصة أخرى في الدولة التي يقيم بها الطفل بصفة اعتيادية، أو من أي شخص مؤهل، بخصوص القانون ذو الصلة بالموضوع في تلك الدولة.

زا. أي وثائق أخرى ذات علاقة بالموضوع.

المادة 9

إذا توافر لدى السلطة المركزية التي تتلقى طلباً كالمشار إليه في المادة 8 ما يحملها على الاعتقاد بأن الطفل موجود في دولة متعاقدة أخرى، تقوم مباشرة ودون أي تأجيل بإرسال الطلب إلى السلطة المركزية لتلك الدولة المتعاقدة وإفادة السلطة المركزية المُقدمة للطلب أو مقدم الطلب، وفقاً للحالة.

المادة 10

تتخذ السلطة المركزية للدولة التي يوجد بها الطفل، أو تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات الملائمة للتوصل إلى إعادة الطوعية للطفل.

المادة 11

تتخذ السلطات القضائية أو الإدارية في الدولة المتعاقدة إجراءات قضائية عاجلة لإعادة الأطفال.

إذا لم تتوصل السلطة القضائية أو الإدارية المعنية إلى قرار خلال ستة أسابيع من تاريخ بدء الإجراءات القضائية، فإنه يحق لمقدم الطلب أو للسلطة المركزية للدولة المُقدم إليها الطلب بناءً على مبادرتها الخاصة أو طلب السلطة المركزية للدولة مُقدمة الطلب؛ المطالبة ببيان يتضمن أسباب التأخير. إذا تلقت السلطة المركزية للدولة المقدم إليها الطلب رداً؛ تقوم بإرسال هذا الرد إلى السلطة المركزية للدولة المُقدمة للطلب أو لمقدم الطلب ذاته، وفقاً للحالة.

المادة 12

إذا كان طفل قد نُقل أو احتُجز بصورة غير مشروعة بمفهوم المادة 3، وإذا كانت الفترة المنقضية بين تاريخ النقل أو الاحتجاز غير المشروع وتاريخ بدء الإجراءات القضائية بواسطة السلطة القضائية أو الإدارية للدولة المتعاقدة التي يوجد بها الطفل تقل عن عام واحد، فيجب على السلطة المعنية إصدار أمر فوري بإعادة الطفل.

تُصدر السلطة القضائية أو الإدارية أيضاً أمراً بإعادة الطفل حتى إذا كانت الإجراءات القضائية قد بدأت بعد انقضاء فترة العام الواحد المشار إليها في الفقرة السابقة، إلا إذا قُدمت البراهين على أن الطفل مستقر في بيئته الجديدة.

يحق للسلطة القضائية أو الإدارية في الدولة المقدم إليها الطلب إذا توافر لديها ما يدعو للاعتقاد أن الطفل قد تم نقله إلى دولة أخرى؛ استئناف الإجراءات القضائية أو رفض النظر في طلب إعادة الطفل.

المادة 13

على الرغم من الأحكام الواردة في المادة السابقة، إلا أنه لا يتحتم على السلطة القضائية أو الإدارية في الدولة المقدم إليها الطلب إصدار أمر بإعادة الطفل إذا تمكن الشخص أو المؤسسة أو الهيئة الأخرى التي تعارض إعادته من إثبات أن:

أ. الشخص أو المؤسسة أو الهيئة الأخرى التي ترعى شخص الطفل لم تكن في الواقع تمارس حقوق الحضانة في وقت النقل أو الاحتجاز، أو كانت قد وافقت على، أو وافقت فيما بعد على النقل أو الاحتجاز، أو

ب. ثمة مخاطر جسيمة لإعادة الطفل قد تعرضه للأذى الجسدي أو النفسي، أو وجوده في وضع لا يطاق.

يحق أيضاً للسلطة القضائية أو الإدارية رفض إصدار أمر بإعادة الطفل إذا رأت أن الطفل يرفض إعادته وأنه قد بلغ من العمر والرشد الدرجة التي تسمح بالأخذ بوجهة نظره.

مع أخذ الظروف المشار إليها في هذه المادة بعين الاعتبار، فإنه يجب على السلطات القضائية أو الإدارية أن تضع في حساباتها المعلومات المتعلقة بالخلفية الاجتماعية للطفل والتي تحصل عليها من السلطة المركزية بالدولة التي يقيم بها الطفل بصفة اعتيادية أو أي سلطة معنية أخرى في هذه الدولة.

المادة 14

من أجل التحقق مما إذا كان هنالك نقل أو احتجاز غير مشروع بمفهوم المادة 3؛ تأخذ السلطات القضائية أو الإدارية في الدولة المقدم إليها الطلب بعين الاعتبار وبصورة مباشرة قانون الدولة التي يقيم بها الطفل بصفة اعتيادية، والقرارات القضائية أو الإدارية التي تم أو لم يتم إقرارها رسمياً في تلك الدولة، دون الرجوع إلى الإجراءات المحددة الخاصة بصلاحيات هذا القانون، أو الاعتراف بالقرارات الأجنبية التي قد يمكن تطبيقها.

المادة 15

قبيل إصدار أمر بإعادة الطفل، يحق للسلطات القضائية أو الإدارية للدولة المتعاقدة أن تطلب من مقدم الطلب حصوله من سلطات الدولة التي يقيم بها الطفل بصفة اعتيادية على قرار أو حكم آخر يشير إلى أن النقل أو الاحتجاز كان غير مشروعاً بمفهوم المادة 3 من الاتفاقية. ويتعين على السلطات المركزية في الدول المتعاقدة مساعدة مقدمي الطلبات - بقدر الإمكان - في الحصول على مثل هذه القرارات والأحكام.

المادة 16

عقب تلقيها مذكرة تفيد نقل أو احتجاز طفل بصورة غير مشروعة بمفهوم المادة 3؛ لا يحق للسلطات القضائية أو الإدارية للدولة المتعاقدة التي نُقل إليها الطفل أو احتُجز بها إصدار قرار حول الجوانب القانونية لحقوق الحضانة حتى يتم اتخاذ قرار يقضي بعدم إعادة الطفل بموجب هذه الاتفاقية، أو إن لم يعترض مقدم الطلب بموجب هذه الاتفاقية خلال فترة زمنية معقولة بعد تلقي المذكرة.

المادة 17

بمقتضى هذه الاتفاقية؛ لا يُعتبر القرار المتعلق بالحضانة والذي تم إصداره أو الاعتراف به في الدولة المقدم إليها الطلب أساساً لرفض إعادة الطفل، وإنما يمكن للسلطات القضائية والإدارية بالدولة المقدم إليها الطلب أن تأخذ في الحسبان أسباب إصدار مثل هذا القرار في تطبيقها لهذه الاتفاقية.

المادة 18

لا يمكن للأحكام الواردة في هذا الباب الحد من صلاحية السلطة القضائية أو الإدارية في إصدار قرار بإعادة الطفل في أي وقت كان.

المادة 19

لا يُؤخذ بأي قرار يصدر بموجب هذه الاتفاقية ويتعلق بإعادة الطفل، كحكم على الجوانب القانونية لأي قضية خاصة بالحضانة.

المادة 20

يمكن رفض أمر إعادة الطفل الصادر بموجب أحكام المادة 12 إذا كانت المبادئ الأساسية للدولة المقدم إليها الطلب والمتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا تُجيز ذلك.

الباب الرابع: حقوق الزيارة والاتصال

المادة 21

يمكن تقديم طلب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتنظيم أو ضمان الممارسة الفعلية لحقوق الزيارة والاتصال، وذلك لدى السلطات المركزية للدول المتعاقدة وبنفس طريقة تقديم طلب إعادة الطفل.

تلتزم السلطات المركزية بواجبات التعاون التي تنص عليها المادة 7 لتعزيز ممارسة حقوق الزيارة والاتصال في جو هادئ، واستيفاء أي شروط قد تكون ممارسة هذه الحقوق خاضعة لها. تتخذ السلطات المركزية الخطوات اللازمة - بقدر الإمكان - لإزالة كافة العقبات التي تقف في طريق ممارسة مثل هذه الحقوق.

تبدأ السلطات المركزية أو تساعد في الإجراءات القضائية، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة الوطاء، وذلك بهدف تنظيم أو حماية تلك الحقوق وضمان احترام الشروط التي قد تكون ممارسة هذه الحقوق خاضعة لها.

الباب الخامس: أحكام عامة

المادة 22

لن يُطلب تقديم أي ضمان أو كفالة أو تأمين أو ما شابه ذلك، لضمان سداد تكلفة ونفقات الإجراءات القضائية أو الإدارية التي تقع في مجال هذه الاتفاقية.

المادة 23

لن يُطلب في إطار هذه الاتفاقية أية تصديقات أو أمور رسمية أخرى مماثلة.

المادة 24

تُصاغ أي طلبات أو مراسلات أو وثائق أخرى تُرسل إلى السلطة المركزية في الدولة المقدم إليها الطلب باللغة الأصلية وتُرفق بها ترجمة لها باللغة الرسمية أو إحدى اللغات الرسمية للدولة المقدم إليها الطلب، أو - عندما يكون ذلك غير ممكناً - ترجمة إلى اللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

ومع ذلك، يحق للدولة المتعاقدة التحفظ بمقتضى المادة 42 ورفض استخدام إحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية، وليس كلاهما، في الطلبات أو المراسلات أو الوثائق الأخرى التي تُرسل إلى سلطتها المركزية.

المادة 25

فيما يتعلق بالأمر الخاصة بتطبيق هذه الاتفاقية؛ يحق لمواطني الدول المتعاقدة والأشخاص المقيمين بصفة اعتيادية بتلك الدول الحصول على المساعدة القانونية والاستشارة في أي دولة متعاقدة أخرى وبنفس الشروط التي تطبق على مواطني هذه الدولة والمقيمين بها بصفة اعتيادية.

المادة 26

تتحمل كل سلطة مركزية النفقات الخاصة بها في تطبيق هذه الاتفاقية.

لا تفرض السلطات المركزية أو أي مصالح عامة أخرى في الدولة المتعاقدة أي رسوم على الطلبات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية. كما لا يجوز لها بصفة خاصة مطالبة مقدم الطلب بسداد أي أتعاب أو نفقات تتعلق بالإجراءات القضائية، أو تترتب على الاستعانة بمحاميين أو مستشارين قانونيين. إلا أنه يحق لها المطالبة بسداد النفقات المترتبة على تنفيذ عملية إعادة الطفل.

ومع ذلك، يحق للدولة المتعاقدة التحفظ بموجب المادة 42 والتصريح بأنها لن تتحمل أي نفقات كالمشار إليها في الفقرة السابقة والمترتبة على الإجراءات القضائية أو الاستعانة بمحاميين أو مستشارين قانونيين، إلا إذا تحمل جهاز المساعدة القانونية في هذه الدولة تلك النفقات.

عند صدور أمر بإعادة طفل أو صدور أمر يتعلق بحقوق الزيارة والاتصال بموجب هذه الاتفاقية؛ يحق للسلطات القضائية أو الإدارية - أينما كان ملائماً - أن تفرض على الشخص الذي نقل أو احتجز الطفل، أو الذي حال دون ممارسة حقوق الزيارة والاتصال، سداد النفقات الضرورية التي تحملها مقدم الطلب أو سُددت نيابة عنه، بما في ذلك نفقات السفر وأي نفقات مترتبة على البحث عن الطفل، ونفقات التمثيل القانوني لمقدم الطلب، ونفقات إعادة الطفل.

المادة 27

لا يتعين على السلطة المركزية قبول الطلب إذا ثبت عدم الالتزام بمتطلبات هذه الاتفاقية أو أن الطلب لا يقوم على أساس سليم. وفي هذه الحالة، يجب فوراً على السلطة المركزية إفادة مقدم الطلب أو السلطة المركزية التي قُدم الطلب بواسطتها - وفقاً للحالة - بأسبابها لرفض الطلب.

المادة 28

يحق للسلطة المركزية المطالبة بأن يُرفَق بالطلب تفويض كتابي يخولها في التصرف نيابة عن مقدمه، أو في تعيين ممثل للقيام بذلك.

المادة 29

لن تحول هذه الاتفاقية دون قيام أي شخص أو مؤسسة أو هيئة تُدَّعي بحدوث انتهاك لحقوق الحضانة أو الزيارة والاتصال بمفهوم المادتين 3 و 21؛ بتقديم طلب بصورة مباشرة إلى السلطات القضائية أو الإدارية في أي دولة متعاقدة سواء كان ذلك بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية أم لا.

المادة 30

تقبل أي دولة متعاقدة أي طلب يُقدم إلى سلطاتها المركزية أو مباشرة إلى سلطاتها القضائية أو الإدارية وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وأيضاً أي وثائق ومعلومات أخرى مرفقة بتلك الطلبات أو مرسله من قبل أي سلطة مركزية.

المادة 31

فيما يتعلق بأي دولة ذات نظامين قانونيين أو أكثر مما يمكن تطبيقها في وحدات إقليمية مختلفة في مجال حضانة الأطفال:

أ. أي إشارة إلى مكان الإقامة الاعتيادي في تلك الدولة، تعني الإشارة إلى مكان الإقامة الاعتيادي في إحدى الوحدات الإقليمية في تلك الدولة.

ب. أي إشارة إلى قانون الدولة مقر الإقامة الاعتيادي، تعني الإشارة إلى قانون الوحدة الإقليمية في تلك الدولة والتي يقيم بها الطفل بصفة اعتيادية.

المادة 32

فيما يتعلق بأي دولة ذات نظامين قانونيين أو أكثر مما يمكن تطبيقها على فئات مختلفة من الأشخاص في مجال حضانة الأطفال، فإن أي إشارة إلى قانون تلك الدولة تعني الإشارة إلى النظام القانوني الذي يحدده قانون هذه الدولة.

المادة 33

لا تلتزم أي دولة ذات وحدات إقليمية مختلفة لدى كل منها أحكامها القانونية الخاصة بحضانة الأطفال بتطبيق هذه الاتفاقية في أي دولة ذات نظام قانوني موحد قد لا تلتزم بذلك.

المادة 34

لهذه الاتفاقية الأولوية في الأمور الواقعة في إطار اختصاصها على اتفاقية 5 أكتوبر 1961 الخاصة بصلاحيات السلطات والقانون المطبق لحماية الفُصَّر، وذلك بين الدول الأطراف بكل من الاتفاقيتين. بخلاف ذلك، لا تُقيد هذه الاتفاقية تطبيق أي آلية دولية تكون سارية النفاذ في دولة المنشأ والدولة المعنية أو أي قانون آخر للدولة المعنية بهدف إعادة الطفل الذي نُقل أو احتُجز بصورة غير مشروعة أو لتنظيم حقوق الزيارة والاتصال.

المادة 35

تُطبق هذه الاتفاقية بين الدول المتعاقدة فقط في حالات النقل أو الاحتجاز غير المشروع التي تمت بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لتلك الدول.

أيضا تم تقديم التصريح المشار إليه في المادتين 39 و40، فإن الإشارة الواردة في الفقرة السابقة الخاصة بالدولة المتعاقدة تعني الإشارة إلى الوحدة و الوحدات الإقليمية التي تطبق فيها هذه الاتفاقية.

المادة 36

لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع دولتين متعاقدتين أو أكثر من التوصل إلى اتفاق بينها لتفادي أي أحكام لهذه الاتفاقية قد تنطوي على قيود مفروضة على عملية إعادة الطفل، وذلك بهدف تفادي مثل تلك القيود.

الباب السادس: مواد ختامية

المادة 37

يمكن للدول التي كانت أعضاء في مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص عند انعقاد دورته الرابعة عشرة التوقيع على الاتفاقية.

يتم التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها وإيداع آليات التصديق أو القبول أو الموافقة لدى وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا.

المادة 38

يمكن لأي دولة أخرى الانضمام للاتفاقية.

تودع آلية الانضمام لدى وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا.

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لأي دولة تنضم إليها في اليوم الأول من ثالث شهر تقويمي يلي تاريخ إيداعها آلية الانضمام.

يكون الانضمام ساري المفعول فقط فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولة المُنظمة وتلك الدول المتعاقدة التي تصرح عن قبولها لذلك الانضمام. يجب على أي دولة عضو تصادق على أو تقبل أو توافق على الاتفاقية

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ فيما يتعلق بالدولة المنضمة وتلك التي تصرح بقبولها لهذا الانضمام في اليوم الأول من ثالث شهر تقويمي يلي تاريخ إيداع تصريح القبول.

المادة 39

يحق لأي دولة عند التوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام؛ التصريح بأن الاتفاقية سوف تمتد لتشمل كافة المناطق للعلاقات الدولية المسئولة عنها، أو واحدة منها أو أكثر. يسري مفعول مثل هذا التصريح لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة لتلك الدولة.

يجب إفادة وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا بمثل هذا التصريح وبأي إضافة تالية.

المادة 40

يحق لأي دولة متعاقدة تضم وحدتين إقليميتين أو أكثر تُطبق فيها نظم قانونية مختلفة تتعلق بمواضيع تتضمنها هذه الاتفاقية، التصريح عند التوقيع أو التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام بأن هذه الاتفاقية سوف تشمل كافة وحداتها الإقليمية أو فقط واحدة منها أو أكثر، كما يحق لها تعديل هذا التصريح بتقديم تصريح آخر في أي وقت كان.

يجب إفادة وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا بمثل هذا التصريح الذي يجب أن يُذكر فيه على وجه التحديد الوحدات الإقليمية التي تُطبق فيها الاتفاقية.

المادة 41

إذا كان لدى الدولة المتعاقدة نظاماً حكومياً يتضمن سلطات تنفيذية وقضائية وتشريعية موزعة بين سلطات مركزية وسلطات أخرى داخل تلك الدولة، فإن توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى هذه الاتفاقية أو إصدارها لأي تصريحات كالمذكورة في المادة 40 لن يكون له أي تبعات فيما يتعلق بالتوزيع الداخلي للسلطات في تلك الدولة.

المادة 42

يحق لأي دولة في أي وقت لا يتعدى وقت التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام أو عند إصدار تصريح كالمذكور في المادتين 39 و40 إعلان تحفظها بشأن أحد أو كلا التحفظين المذكورين في المادتين 24 و26 الفقرة الثالثة. ولن يُسمح بعد ذلك بأي تحفظات أخرى.

يحق لأي دولة في أي وقت سحب أي تحفظ تكون قد أعلنت عنه. يجب إفادة وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا بهذا السحب.

ينتهي مفعول التحفظ في اليوم الأول من ثالث شهر تقويمي يلي تاريخ الإفادة المشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة 43

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من ثالث شهر تقويمي يلي تاريخ إيداع الآلية الثالثة للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، والمشار إليها في المادتين 37 و38.

ومن ذلك الحين فصاعداً، تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ:

(1) بالنسبة لكل دولة تصدق أو تقبل أو توافق أو تنضم إليها؛ في اليوم الأول من ثالث شهر تقويمي يلي تاريخ إيداعها لآلية التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

(2) بالنسبة لأي منطقة أو وحدة إقليمية تكون الاتفاقية قد شملتها طبقاً للمادتين 39 و40؛ في اليوم الأول من ثالث شهر تقويمي بعد تاريخ الإفادة المشار إليها في هاتين المادتين.

المادة 44

تبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات من تاريخ دخولها حيز التنفيذ وفقاً للفقرة الأولى من المادة 43، حتى بالنسبة للدول التي صدقت عليها أو قبلتها أو وافقت عليها أو انضمت إليها في وقت لاحق.

تُجدد فترة الاتفاقية تلقائياً كل خمسة أعوام، وذلك في حالة عدم وجود إشعار رسمي يفيد بإنهائها.

يتم إفادة وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا بأي إشعار رسمي بإنهاء الاتفاقية وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء فترة الخمس سنوات. وقد يكون ذلك قاصراً على مناطق أو وحدات إقليمية معينة تشملها الاتفاقية.

يقتصر تأثير إنهاء الاتفاقية فقط على الدولة التي أفادت بذلك، بينما تبقى سارية المفعول بالنسبة للدول المتعاقدة الأخرى.

المادة 45

تفيد وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا الدول الأعضاء بالمؤتمر والدول المنضمة وفقاً للمادة 38 بما يلي:

(1) التوقيعات والتصديقات، القبول والموافقات المشار إليها في المادة 37.

(2) حالات الانضمام المشار إليها في المادة 38.

(3) تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وفقاً للمادة 43.

(4) المناطق المشمولة المشار إليها في المادة 39.

(5) التصريحات المشار إليها في المادتين 38 و40.

(6) التحفظات المشار إليها في المادتين 24 و26 الفقرة الثالثة، وحالات سحب التحفظات المشار إليها في المادة 42.

(7) الإشعارات الرسمية بإنهاء الاتفاقية المشار إليها في المادة 44.

للسهادة بذلك، وقع على هذه الاتفاقية الموقع أدناه والمفوض في ذلك بالكامل.

حُررت في لاهاي في الخامس والعشرين من شهر أكتوبر 1980 باللغتين الإنجليزية والفرنسية والنصان متساويان في الحجية؛ من نسخة واحدة تُودع بمحفوظات حكومة مملكة هولندا، وتُرسل صورة موثقة منها بواسطة القنوات الدبلوماسية إلى كل دولة من الدول الأعضاء بمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص عند انعقاد دورته الرابعة عشرة.